

أ. شمس الدين عيسى

المدرسة: الجامعة الإفريقية أحمد دراية - أدرار

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
فن تحقيق النصوص يسهم في إخراج الكتاب المحقق وفق ما أراده صاحبه، من حيث الشكل والمضمون،
لذا كان من أهم مقومات تحقيق النصوص ونظرها أن يبدل الباحث جهده، ويحطّره ويصعّقه، ويذكر صحابه
على أربعة جوانب قد تكون محل إجماع بين أرباب التحقيق في وجوب مراعاتها واعتبارها، وهي:

1- تحقيق عنوان الكتاب.

2- تحقيق اسم المؤلف.

3- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

4- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه.

ونظرا لجليل قدر، وعظيم خطر تصحيح عنوان الكتاب ما أولاه من الاستحقاق لأن يكون أول
أصول التحقيق، وبوّه أن يُستفتح به، وكان العنوان أول ما يواقع أحفان الناظر، ويبدل على مكنون الكتاب،
حيث كان شاملا لجميع محاوره غالبا، يُعَيِّن على معاني التحقيق أن يولي بالغ العناية لإثبات العنوان الصحيح
للكتاب، متبعا في ذلك مسالك نظرية، وأخرى عملية تهديه إلى مقصوده.
ومع ما عُلِمَ من أهمية تحقيق عنوان الكتاب إلا أن جُلَّ من أُلِفَ في فن التحقيق، أو مارسه حتّى إلى
بسط قوله، وتسليط عنايته على المحور الرابع وهو متن الكتاب، ما أدّى إلى إغفال المحور الأول المتمثل في تحقيق
العنوان؛ إغفالا كليّا أو جزئيّا، يظهر أثر هذا القصور في الأخطاء الواقعة في إثبات عناوين كثير من الكتب، بل
واشتهارها بين الناس بما مبناه ذاك الخطأ.

وقد تناولت في هذا الموضوع مسألة تحقيق عنوان الكتاب وفق شيء من التأصيل النظري، الذي يعتبر
أساس الدراسة، بالإضافة إلى ذكر نماذج عن الأخطاء الواقعة في إثبات العنوان الصحيح للكتاب.
حقيقة عنوان الكتاب:

قال ابن فارس: عن: العين والنون أصلان؛ أحدهما يدل على ظهور الشيء وإعراضه، والآخر يدل على
الحبس.

فالأول قول العرب: عَنْ لَنَا كَذَا يَعْنُ عُنُونًا، إذا ظهر أمامك.

ومن الباب: عنوان الكتاب؛ لأنه أبرز ما فيه وأظهره. يقال عَنَتُ الكتابُ أعْثُهُ عَثًا، وَعَثَوْتُهُ، وَعَثْتُهُ
أَعَثْتُهُ نَعْنِيًا. وإذا أَمَرْتُ قَلْتُ عَثْتُهُ⁽¹⁾.

ومجمل كلام اللغويين حول معنى العنوان يشمل معنى الظهور، والبروز، فهو كالدليل والسمة للكتاب،
مُفَصِّح لمضمونه، مسفر عن مكنونه. فمن خلال المعنى اللغوي يمكن تركيب تعريف اصطلاحى لعنوان الكتاب:
العبارة المُصدَّرة على طرة الكتاب؛ تُمَيِّزه عن غيره، وتُذِلُّ على مضمونه.

وعليه يكون العنوان الصحيح للكتاب هو: العنوان الذي وضعه المؤلف، دون تصرف لحقه.
يُعرَفُ من هذا أن ليس للناسخ أو المحقق تغيير العنوان أو جزءاً منه لعله يراها، بل يجب عليه الحفاظ على
عنوان المؤلف مهما ظهر فيه من مخالفات تعنُّ للمحقق (كالطول، السجع، الإغلاق..)، يستثنى من ذلك حالة
واحدة؛ هي انعدام العنوان، يأتي التفصيل فيها لاحقاً.

مسالك تحقيق عنوان الكتاب:

المسلك الأول: أن يثبت العنوان على واجهة كتاب بخط مؤلفه، فهو أقوى مسالك إثبات العنوان لأنه
وجد بخط المؤلف الذي هو أدري بكتابه.

المسلك الثاني: أن يذكر العنوان أثناء الكتاب؛ ويحتمل موضعين:

الموضع الأول: أن يذكر العنوان في دياحة الكتاب؛ إذ درب المصنفون استهلال كتبهم بذكر سبعة
أمور هي من محاسن الاستهلال، منها: ذكر عنوان الكتاب. وهذا النوع مألوف الوقوع.

الموضع الثاني: أن يذكر العنوان في أثناء المتن؛ إذ يحصل من بعض أرباب التصنيف ذكر عنوان الكتاب
أثناء المتن، مع إسقاطه في الطرة والخطبة، ولعل السبب في ذلك أن المؤلف لم يستجمع عزمه على اسم معين
ابتداءً، فوقع منه أثناء التبييض.

مثاله صنيع الإمام محمد ابن رشد المالكي، الشهير بابن رشد الحفيد، والمتوفى سنة 595هـ، إذ صرَّح
باسم كتابه المعروف باسم «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» في كتاب الكتابة حيث قال: «يبد أن في قوة هذا
الكتاب أن يبلغ به الإنسان كما قلنا رتبة الاجتهاد؛ إذا تقدم فعلم من اللغة العربية وعلم من أصول الفقه ما
يكفيه في ذلك، ولذلك رأينا أن أخص الأسماء بهذا الكتاب أن نسميه: كتاب بداية المجتهد وكفاية المقتصد»⁽²⁾.

المسلك الثالث: أن يرد اسم الكتاب في نسخة معتمدة، كأن تحمل إجازة المؤلف، أو قرأت عليه، أو
قوبلت على نسخته، أو تكون عليها سماعات، أو تملكات.

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (4/19-20).

(2) كتاب بداية المجتهد (2/388).

المسلک الرابع: أن يسمى المؤلف كتابه في كتاب آخر له - وهو كثير في نوعه -، لكن على المخطوط أن يستحضر أنه قد يقع من المؤلف ذكر كتابه على سبيل الإحالة لا الإثبات فيكتفي حينئذ بذكر طرف من

العنوان، أو يذكر معناه، أو ما اشتهر به بين الناس، فيلتبس حينئذ على المحقق. من أمثلة هذا النوع؛ صنع الشيخ محمد المكي بن عزوز؛ حيث ذكر اسم كتابه في اختلاف الأئمة، في كتاب آخر هو «هيئة الناسك في أن القبض في الصلاة هو مذهب الإمام مالك»، حيث قال: «ومعذرت من خالف الحديث الصحيح من الأئمة، معدودات مفصلات في مواضعها، ويوجد تفصيلها بأمثالها في رسالة المسماة «الفائدة المهمة في سبب اختلاف الأئمة» جواباً لسائل فاضل سألني عن ذلك»⁽¹⁾.
المسلک الخامس: أن يذكر العنوان في آخر الكتاب، شرط أن لا يكون بخط المؤلف، حتى لا يعد من

متنه فيدخل فيما ذكر آنفاً.

المسلک السادس: النظر في كتب الفهارس، والمشيخات، والأثبات، والبرامج، «كالفهرست» لابن النائم، و«فهرسة ابن خير الإشبيلي»، و«فهرس الفهارس» للكتاني، أو «برنامج الوادي أشي»، وغيرها من كتب الأثبات، أو «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» للمحافظ ابن حجر، وغيرها من كتب المشيخات؛ إذ تعني بذكر أسانيد الكتب المصنفة ومصنفها.

المسلک السابع: تقصي تراجم المؤلف وتبع ما كتب عن حياته، حيث عني المترجمون غالباً بذكر بعض كتب المترجم له، مثل كتاب «الأعلام» لخير الدين الزركلي، أو الكتب التي عنيت بذكر عناوين الكتب، مثل «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة، وذيله الموسوم بـ «إيضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون» لإسماعيل البغدادي، وكتاب «معجم المؤلفين» لرضا كحالة، وكتاب «الدر الثمين في أخبار المصنفين» لابن أنجب الساعدي.

حالة انعدام العنوان:

يقع لأسباب عديدة: كوفاة المؤلف قبل إتمام الكتاب، أو كونه عبارة عن إملاءات أو سماعات جُمعت في هذه الحالة يتبع المحقق المراحل التالية لإثبات العنوان:

أولاً: إذا كان للكتاب أكثر من نسخة مخطوطة، يثبت العنوان الواقع في أكثر النسخ.

ثانياً: يقدم العنوان المرسوم على نسخة أحد تلامذة المصنف، وما عليه سماعات.

ثالثاً: يقدم العنوان الأكثر شهرة وتداولاً بين أهل الفن، وأصدقهم على مضمون الكتاب.

ولعل كتاب أبي سالم العياشي المالكي يصلح مثلاً لهذا النوع؛ حيث لا يعلم من العياشي تسمية كتابه الذي يصف فيه ترحاله، فاشتهر الكتاب في أوساط الباحثين باسم «ماء الموائد» وكذلك أثبت في بعض النسخ الخطية، ومنها ما هو بعنوان «الرحلة العياشية إلى الديار النورانية»، إلا أن جل النسخ تواطأت على تسميته بـ

(1) هيئة الناسك في أن القبض في الصلاة هو مذهب الإمام مالك (111).

«الرحلة العياشية»، ولموافقة هذا العنوان مضمون الكتاب ورسمه، حنح محققا الكتاب؛ وهما الدكتوران سعيد الماضلي، وسليمان القرشي إلى اعتماده عنوانا للكتاب⁽¹⁾.

أما في حالة وضع المؤلف عنوانين لكتابه؛ نميز بين حالتين:

الحالة الأولى: أن يضع عنوانين ينتقل عن أحدهما إلى الآخر، فيعتمدُ المحقق العنوان الثاني الذي استقر عليه اختيار المؤلف. مثاله صنيع الإمام الشاطبي المتوفى 790هـ، عدل عن تسمية كتابه في علم مقاصد الشريعة بـ «عنوان التعريف بأسرار التكليف»، إلى تسميته بـ «كتاب الموافقات»، حيث قال: «ولأجل ما أودع فيه من الأسرار التَّكليفية المتعلقة بهذه الشريعة الحنيفية؛ سميت بـ «عنوان التعريف بأسرار التكليف»، ثم انتقلت عن هذه السِّماء لسند غريب، يقضي العجب منه الفطنُ الأريبُ، وحاصله أني لقيتُ يوماً بعض الشيوخ الذين أحللتهم مني محلَّ الإفادة، وجعلت بحالسهم العلمية محطاً للرحل ومناخاً للوفادة، وقد شرعت في ترتيب الكتاب وتصنيفه، وناذت الشواغل دون تهذيبه وتأليفه؛ فقال لي: رأيتك البارحة في النوم، وفي يدك كتاب ألفتَه فسألتُك عنه فأخبرتني أنه: «كتاب الموافقات»⁽²⁾.

الحالة الثانية: أن يضع المؤلف عنوانين لكتابه أو أزيد، يُخَيَّر الناظر فيه بينها، ففي هذه الحالة يصح للمحقق إثبات أحدهما، إلا أن الأولى مراعاة المستفيض عند العلماء من جملة العنوانين، حتى لا يلتبس الكتاب على القارئ.

ويحسن بالمحقق أن يثبت العنوان الأكثر شهرة على دفة الكتاب بالبند البارز، ويذيله بالعنوان الثانوي بحجم أصغر منه.

مثاله صنيع الإمام القرافي المتوفى 684هـ، إذ جعل لكتابه في الفروق والقواعد ثلاثة عناوين خيَّر بينها، حيث قال: «وعوائد الفضلاء وضع كتب الفروق بين الفروع وهذا في الفروق بين القواعد وتلخيصها، فله من الشرف على تلك الكتب شرف الأصول على الفروع، وسميته لذلك «أنوار البروق في أنواء الفروق»، ولك أن تسميه «كتاب الأنوار والأنواء»، أو «كتاب الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهية»، كل ذلك لك»⁽³⁾. نظيره فهرسة أبي سالم العياشي المالكي الموسوم بـ «مسالك الهداية إلى معالم الرواية»، قال: وإن شئت أن تسميها «العجالة الموفية بأسانيد الفقهاء والمحدثين الصوفية»، أو «اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر»⁽⁴⁾.

(1) الرحلة العياشية (33/1).

(2) كتاب الموافقات، تحقيق مشهور حسن سلمان (11-10/1).

(3) أنوار البروق في أنواء الفروق (72/1).

(4) فهرس الفهارس للكتاني (587-586/2).

أعجب منه صنع ابن الشماع المالكي المتوفى 833هـ، في كتاب ردّ فيه على الرزلي في مسألة «العقوبة المالية»، فوضّح له عشرة عناوين كلّها من سحجات القرون المتأخرة، حيث قال في طالع في طالع كتابه: وصحّته به:

- (1) مطالعُ التمام، وتصانيعُ الأنام، ومنحاةُ الخواصّ والقوام، في ردّ القول بإباحة إغرام ذوي الجنايات والإحرام، زيادةً على ما شرّع الله من الحدود والأحكام.
- (2) وإن شئت فسمّه به: التصانيعُ الخلية، في فصائح القول بتحليل الخطيئة.
- (3) وإن شئت فـ: نُصنحُ الرؤية، في تخطئة من حلّل الخطيئة.
- (4) وإن شئت فـ: ردُّ الرأي المضلّ، في الظلم المُحلّل.
- (5) وإن شئت فـ: الرماحُ الخطيئة، في دفع القول بتحليل الخطيئة.
- (6) وإن شئت: العصبُ الباترة، للآراء الخاسرة.
- (7) وإن شئت فـ: طعانُ الأسيّة، لمن حالف الكتاب والسنة.
- (8) وإن شئت فـ: رميُ السّهام، لمن ضلّل الحكماء.
- (9) وإن شئت فـ: العذبُ السّلسال، في تحقيق الحق في منع العقوبة بالمال.
- (10) وإن شئت فـ: نُصنحُ الخلفاء، في التحصنُ بحصون الوفا، والإغراض عن مقالات أهل العلوّ والخفّاء، أتباعاً لشريعة المصطفى⁽¹⁾.

ومثله العباس بن إبراهيم السملالي المتوفى 1378هـ، جعل لكتابه المسمى به «الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام» عشرة عناوين بخير الناظر بينها.

أسباب التحريف الواقع في عناوين الكتب:

تساعد معرفة أسباب التحريف الواقع في عنوان الكتاب؛ في إحكام مسالك التحقيق؛ فإذا شخّص الداء؛ عرف الدواء.

الضد يظهر حسنة الضد *** وبضدها تتبين الأشياء

السبب الأول: ضياع الورقة الأولى من المخطوط التي عليها العنوان، وانعدام نسخ آخر يجبر منها السقط.

السبب الثاني: الانطماس الكلي أو الجزئي للعنوان جراء العوامل الزمنية؛ كالأرضة والتآكل، أو بسبب تحلل الحبر. أما الانطماس الجزئي فيساعد كثيراً على التحقق من العنوان الكامل للكتاب خاصة إذا لم ينطس اسم المؤلف.

(1) مطالع التمام لابن الشماع (76).

السبب الثالث: أن يكون العنوان مزيفاً إما عند تزويج الكتاب، أو خطأ لتجديد موضوع الكتاب. وبعد ذلك الكتاب أو النسخ أوراق العنوان ضائعة فيضع عنواناً للكتاب خطأ بحسب علمه، يعرف بخط مغيرة بين ورقة العنوان والكتاب من حيث الخط والنسخ.

السبب الرابع: تصرف النسخ أو المخطوط في العنوان طمًا للاختصار إذا كان العنوان طويلاً. مثله كتاب في معرفة الضعفاء محمد بن عمرو الغنيلي التوفي 322هـ، وكتابه هذا طبع باسم «الضعفاء الكبير» واسمه الصحيح هو: «كتاب الضعفاء» ومن نسب إلى الكتاب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه اليهم، ومن يُهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتبع عليه، وصاحب نسخة يظن فيها ويدعو إليها، ولا كانت حاله في الحديث مستقيمة مؤلف على حروف العجم، وقد نص المخطوط على هذا فقال: واسم الكتاب حسب نسبة الضعفاء... ثم ذكره... مع هذا لم يثبت على غلاف الكتاب.

السبب الخامس: تصرف المخطوط في العنوان بالتدليس؛ داعي مواكبة عصر النهضة حيث يعلم من فترة المخطوط خاصة انتشار عناوين مسجوعة، متكلفة السبك، فلم يستغنى بعض العاصرين عن عناوينهم الحقيقية، فحسبوا إلى تغيير تلك العناوين بما يوافق الشهجة العلمية.

مثاله كتاب حلال الدين السيوطي التوفي 911هـ، والوسوم به «دائق الدرر في تناسب الدرر»، فقد جاء عبد القادر أحمد عطا وغيره عنوان الكتاب إلى «أسرار ترتيب القرآن»، وغفل ذلك قوله: «غيره» عنوان الكتاب بما يتناسب مع العصر، وبعثاً عن الأسجاع المألوفة في عصر المؤلفين، وهذا طبع به غير مرضي، وربّما عذر أقبح من ذنب!

وقد طبع الكتاب بهذا العنوان؛ وتابعه على هذا الخطأ كل من: عبد الله محمد الدرويش، الذي حقق الكتاب لدى دار الكتاب العربي بسوريا عام (1983م)، ومرزوق علي إبراهيم، الذي حقق الكتاب لدى دار الفضية نصر، سنة (2002م).

السبب السادس: تعديل العنوان لاشتماله على مخالفة تظهر للناسخ أو المخطوط، مثاله كتاب أبي القاسم البرقي التوفي 623هـ، المسمى به «العزير في شرح الوحي»؛ قال السُّكِّي في ترجمة أبي القاسم البرقي: «صاحب الشرح الكبير المسمى بالعزير وقد تورع بعضهم عن إطلاق لفظ العزير محمداً على غير كتاب الله تعالى الفتح العزير في شرح الوحي»⁽¹⁾.

نماذج للأخطاء الواقعة في عناوين الكتب:
أذكر في هذا المبحث نماذج للأخطاء الواقعة في إثبات عناوين بعض الكتب، مع التنبه إلى مشأ الخطأ وأصله، وقد اقتصر على المهم من ذلك، ونحاشبت تكرار ما اكتشف غلطه، وصحح نطقه، رجاء الاقتراح لي تلك المسائل...

(1) ضللت الشافية الكبرى (281/8).

****الكتاب الأول:** صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل الجعفي المتوفى 256هـ.

أجاد الشيخ عبد الفتاح أبو غدة تحقيق عناوين صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وجامع الترمذي، في رسالة أسماها «تحقيق اسمي الصحيحين، وجامع الترمذي»، أفيد منها أسماء هذه الكتب الثلاثة التي اشتهرت بتلكم العناوين الزائفة. إذ خلص بما عن له من الأدلة إلى تقرير أن اسم كتاب البخاري الصحيح هو: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»⁽¹⁾.

****الكتاب الثاني:** صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري، المتوفى 261هـ.

طبع صحيح مسلم طبعات عديدة ليس في أحد منها الاسم الصحيح للكتاب؛ على ما حققه عبد الفتاح أبو غدة، حيث خلص إلى تسميته بـ «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم».

****الكتاب الثالث:** سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي المتوفى 279هـ.

طبع الكتاب بتحقيق الشيخ أحمد شاكر المتوفى 1377هـ، بعنوان «الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي».

وهذه التسمية خطأ محض، لا هي عنوان الكتاب الصحيح، ولا هي مطابقة لمضمون الكتاب ومنهجه. قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله- في اختصار علوم الحديث تحت عنوان: إطلاق اسم «الصحيح» على الترمذي والنسائي: «وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان كتاب الترمذي «الجامع الصحيح» وهذا تساهل منهما، فإن فيه أحاديث كثيرة منكورة»⁽²⁾.

— السنن: وهو اسم مشهور للكتاب، ويكثر نسبته إلى مؤلفه فيقال سنن الترمذي تمييزاً له عن بقية السنن.

ووجه هذه التسمية اشتماله على أحاديث الأحكام مرتبة على أبواب الفقه، وما كان كذلك يسمى سنناً، ولكن الكتاب فيه الأحكام وغيرها. ففي هذه التسمية تجوز بتسمية الكل ببعض أجزائه. — الجامع: وهو أشهر وأكثر استعمالاً، واشتهر إطلاقه منسوباً إلى مؤلفه فيقال: «جامع الترمذي» ووجه تسميته بذلك: أن الجامع عند المحدثين ما كان مستوعباً لنماذج فنون الحديث الثمانية، وهي هذه: السير والآداب، التفسير، العقائد، الفتن، الأحكام، الأشراف، المناقب، فسُمِّيَ الكتاب جامعاً لاشتماله على تلك الأبواب.

وهذا الاسم «الجامع» أو «جامع الترمذي» يدل على الكتاب بالمطابقة وذلك:

— لاشتماله على هذه الفنون الثمانية.

(1) تحقيق اسمي الصحيحين، وجامع الترمذي لعبد الفتاح أبو غدة (9-32).

(2) اختصار علوم الحديث (31).

— لأنه مطلق عن قيد الصحة، فبطابق حال الكتاب وواقعته، فهو إذن أولى الأسماء بالإطلاق على كتاب الإمام الترمذي فاستحسن أن يسمى الكتاب ويطبع بعنوان «الجامع» فأما من طبع الكتاب بعنوان الصحة مثل «صحيح الترمذي» أو «الجامع الصحيح» فهذا عمل قد أخطأ صاحب التوفيق لما ذكرنا فيه من الساهل، ولأنه تخشى أن يقع في اللبس بسببه من لا دراسة عنده، فيظن كل أحاديث الكتاب صحيحة، وهو خلاف الواقع.

اسم كتاب الترمذي الذي سماه به مؤلفه هو: «الجامع المحض من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل».

**** الكتاب الرابع: تاريخ المدينة المنورة.** لابن شبة الصوري البصري المتوفى سنة 262هـ.

قال الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله - في جزء زيارة النساء للقبور: وتاريخ الإمام ابن شبة المطبوع هذا العام 1403هـ. باسم «تاريخ المدينة المنورة» تصرف من الناشر، وإلا فإن هذا العنوان لم يكن عند من ذكره، ولم يسمه به مؤلفه كما حصل بالتحقيق⁽¹⁾.

**** الكتاب الخامس: بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد ابن رشد المالكي، الشهير بابن رشد الحفيد، والمتوفى سنة 595هـ.**

اشتهر كتاب ابن رشد وبلغ الآفاق، وغدا متار هدي يتحلّى به الأفاضل الحذاق؛ بين شارح ومختصر، وناظر ومُختصر، ومستفيد منه القواعد، ومترز خلاله الفوائد، كلهم ينعم به إلى المؤلف بعنوان: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، وكذلك طبع بدار المعرفة غير طبعة. إلا أن الاسم الصحيح للكتاب هو: «كتاب بداية المجتهد وكفاية المقتصد»، صرح به مؤلفه في كتاب الكتابة حيث قال: «يبد أن في قوة هذا الكتاب أن يبلغ به الإنسان كما قلنا رتبة الاجتهاد؛ إذا تقدم فعلم من اللغة العربية وعلم من أصول الفقه ما يكفيه في ذلك، ولذلك رأينا أن أخص الأسماء بهذا الكتاب أن نسميه: «كتاب بداية المجتهد وكفاية المقتصد»⁽²⁾.

**** الكتاب السادس: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ؛ لأبي البقاء العكبري المتوفى 616هـ.**

قال الدكتور عبد الله الجديع في كتابه المقدمات الأساسية: «هكذا أثبت اسمه في طبعته المصرية، والتي كانت سنة 1389هـ، وصوّرت في بيروت سنة 1399هـ، وجاء في آخر الكتاب: وهذا آخر ما تيسر من إملاء كتاب «التيان في إعراب القرآن»⁽³⁾.

**** الكتاب السابع: فتح العزيز في شرح الوجيز، أبو القاسم عبد الكريم الرافعي المتوفى سنة 623هـ.**

(1) جزء في زيارة النساء للقبور (04).

(2) كتاب بداية المجتهد (388/2).

(3) المقدمات الأساسية لعبد الله الجديع (373).

كذلك طبع، وعنوان الكتاب الذي وضعه مؤلفه هو: «العزیز فی شرح الوجیز». حيث قال في مقدمته: «ولقبته بالعزیز فی شرح الوجیز، وهو عزیز علی المتخلفین بمعنى، وعند المبرزین المتصفین بمعنى، وربما تلتصق علی المتبدئين والتبلدين أمور الكتاب فيطمعون في اشتغال هذا الشرح علی ما يشفيهم...» (1)

قال السُّبكي في ترجمة أبي القاسم الرافعي: «صاحب الشرح الكبير المسمى بالعزیز وقد تورع بعضهم عن إطلاق لفظ العزیز مجردا على غير كتاب الله فقال الفتح العزیز فی شرح الوجیز» (2).

** الكتاب الثامن: مقدمة ابن الصلاح، للإمام الحافظ أبي عمرو عثمان ابن عبد الرحمان الشَّهْرَستَري.

المتوفى سنة 643 هـ.

اشتهر كتاب ابن الصلاح وطارت به الركبان، وصار عمدة المحدثين في سائر البلدان، وعكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يُخصى كم ناظم له ومُختصر، ومستدرك عليه ومُقتصر، ومعارض له ومتصير، وشارح موضِّح، ومقيد مصحِّح، ومنكّت موشِّح. ولعل قيمة الكتاب؛ قد شغلت الناظرين فيه عن العوال الصواب، فطبع غير مرة باسم: «مقدمة ابن الصلاح»، كما طبع باسم: «علوم الحديث»، وطبعته الدكتور بنت الشاطي مذيلاً بكتاب «محاسن الاصطلاح» لسراج الدين البلقيني بعنوان: «مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح».

- إن ابن الصلاح قد سَمَّى كتابه ونص على هذه التسمية في مقدمة كتابه فقال: «فحين كاد الباحث عن مشكلة لا يلقى له كاشفاً، والسائل عن علمه لا يلقى به عارفاً، مَنْ الله الكريم تبارك وتعالى، وله الحمد أجمع بكتاب: "معرفة أنواع علم الحديث"، هذا الذي باح بأسراره الخفية، وكشف عن مشكلاته الأئمة» (3).

- جاء في نسخة إستانبول المحفوظة في المكتبة السليمانية برقم (351)، والتي كان الفراغ من قراءتها على المصنّف سنة 641 هـ، أي: قبل عام واحد من وفاة المؤلف، والتي حملت خطّه في عدّة مواضع. جاء في صورة السماع: «سَمِعَ جميع هذا الكتاب وهو كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" على مصنّفه»، وكتب ابن الصلاح - رحمه الله - في آخر طبق السماع: «صَحَّ ذَلِكَ نفعه الله وبلغه».

- وكذا جاء ذكره عند غير واحد من أهل العلم، منه ما سطره التَّووي في التقريب إذ قال: «وهذا كتاب اختصرته من كتاب الإرشاد الذي اختصرته من علوم الحديث للشيخ الإمام الحافظ المتين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن» (4).

(1) مقدمة فتح العزیز مع المجموع للتووي (75/1).

(2) طبقات الشافعية الكبرى (281/8).

(3) معرفة أنواع علوم الحديث (0).

(4) تدريب الراوي (61/1).

**** الكتاب التاسع: قواعد الأحكام في مصالح الأنام** تأليف الإمام عز الدين بن عبد السلام الشافعي المتوفى سنة 660هـ.

طبع الكتاب بالمطبعة الحسينية بالقاهرة سنة 1353هـ ؛ بعنوان قواعد الأحكام في مصالح الأنام، وتنايعت الطبعات في تناقله، واشتهر بين الحادريين كذلك. مع أن الكتاب عرف عند الغابريين بـ «القواعد الكبرى» وهو ما أثبت في بعض نسخه المخطوطة، وجاء في سائر النسخ «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام» وهو الأقرب للصواب، لموافقة مضمون الكتاب. وقد اهتدى إليه الدكتوران: كمال حماد، وعثمان ضمرية ضمن عملهما على تحقيق الكتاب.

**** الكتاب العاشر: الفروق، للقرافي** المتوفى سنة 684هـ.

أما كتاب القرافي فلم يسلم عنوانه من التحريف ذلك أنه اشتهر بعنوان «الفروق» لمطابقته مضمون الكتاب، واشتهر أيضا بـ «أنوار البروق في أنواع الفروق»، وليس واحد من تلك الأسماء هو عنوان للكتاب، فقد ذكر القرافي أسماء كتابه الثلاثة في المقدمة، إذ قال: وعوائد الفضلاء وضع كتب الفروق بين الفروع وهذا في الفروق بين القواعد وتلخيصها فله من الشرف على تلك الكتب شرف الأصول على الفروع وسببته لتلك «أنوار البروق في أنواع الفروق» ولك أن تسميه «كتاب الأنوار والأنواء» أو «كتاب الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» كل ذلك لك.

**** الكتاب الحادي عشر: القوانين الفقهية، تأليف محمد ابن جزى الكلبي** الغرناطي، المتوفى سنة

741هـ.

الاسم الصحيح للكتاب هو «قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية» كما ورد في نسخة المخطوطة، وجاء التصريح بذلك من المؤلف نفسه في ديباجة كتابه إذ قال: «فهذا كتاب في قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية؛ على مذهب إمام المدينة أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي رضي الله عنه، إذ هو الذي اختاره أهل بلادنا بالأندلس وسائر المغرب اقتداء بدار المحرة»⁽¹⁾.

**** الكتاب الثاني عشر: شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي بن قليج البكرجي** المتوفى 762هـ.

كذا طبع الكتاب بدار الباز، وقد قام المحقق بإثبات هذا الاسم دون أي تعليل أو توجيه لعمله ذلك! هذا الشرح اسمه «الإعلام بسنته عليه السلام» هكذا نص على تسميته مؤلفه مغلطاي في آخر النسخة الموجودة من هذا الكتاب بخطه.

(1) القوانين الفقهية (07).

وكذا ذكره المؤلف في كتاب «الواضح المبين» قال في مقدمته: «وسميته «الواضح المبين» في ذكر من
استشهد من المحبين»، وقصدت به إجماع خواطر الناظرين في تصانيفي سيما كتاب «الإعلام بستره عليه الصلاة
والسلام»⁽¹⁾.

** الكتاب الثالث عشر: الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث: للحافظ إسماعيل بن عمرو ابن كثير

الدمشقي، المتوفى سنة 774هـ.

كتاب ابن كثير في اختصار كتاب ابن الصلاح المذكور آنفاً، وسمى الحافظ كتابه «اختصار علوم
الحديث»، وأما ما اشتهر به؛ أعني الباعث الحثيث فهو من تأليف الشيخ أحمد شاكر، والذي وضعه تعليقا على
الأصل.

** الكتاب الرابع عشر: الموافقات، لأبي إسحاق إبراهيم اللخمي الشاطبي المتوفى سنة 790هـ.

طبع الكتاب أربع طبعات مشهورة:

الطبعة الأولى بتعليق الخضر حسين ومحمد حسين مخلوف تحت عنوان الموافقات في أصول الأحكام.

الطبعة الثانية بتحقيق محي الدين عبد الحميد بعنوان الموافقات في أصول الأحكام.

الطبعة الثالثة بتعليق الشيخ عبد الله دراز بعنوان الموافقات في أصول الشريعة.

الطبعة الرابعة بتحقيق مشهور حسن سلمان بعنوان الموافقات.

والاسم الصحيح الذي وضعه المؤلف هو: «عنوان التعريف بأسرار التكليف»، ثم عدل عنه إلى عنوان:

«كتاب الموافقات».

قال الشاطبي: «ولأجل ما أودع فيه من الأسرار التَّكليفية المتعلقة بهذه الشريعة الحنيفية؛ سميته بـ
«عنوان التعريف بأسرار التكليف»، ثم انتقلتُ عن هذه السِّماء لسند غريب، يقضي العجب منه الفطنُ
الأريبُ، وحاصله أني لقيتُ يوماً بعض الشُّيوخ الذين أحللتهم منِّي محلَّ الإفادة، وجعلتُ مجالسهم العلمية
محطاً للرحل ومناخاً للوفادة، وقد شرعت في ترتيب الكتاب وتصنيفه، وناذرت الشُّواغل دون تهذيبه وتأليفه؛
فقال لي: رأيتك البارحة في النوم، وفي يدك كتاب أَلْفَتْهُ فسألتُك عنه فأخبرتني أنه: «كتاب الموافقات»، قال:
فكنتُ أسألك عن معنى هذه التسمية الظرفية، فتخبرني أنك وفَّقْتَ به بين مذهبي ابن القاسم وأبي حنيفة،
فقلتُ له: لقد أصبتم الغرض بسهم من الرؤيا الصالحة مصيب، وأخذتم من المبشرات النَّبَوِيَّة بجزء صالح
ونصيب؛ فإني شرعتُ في تأليف هذه المعاني عازماً على تأسيس تلك المباني، فإنها الأصول المعتمدة عند العلماء،
والقواعد المبني عليها عند القدماء؛ فعجب الشيخ من غرابة هذا الاتفاق، كما عجبْتُ أنا من ركوب هذه

(1) الواضح المبين في ذكر من استشهد من المحبين (6ب).

المفارقة، وصحبة هذه الرفاق؛ ليكون أيها الخيل الضئيل، والضعيف الوفي. هذا الكتاب هو في حقيقته
الطريق، وشارحا لمعاني الوفاق والتوفيق، لا ليكون عمداً في كل لحظة ولحظة⁽¹⁾.
** الكتاب الخامس عشر: البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف بدر الدين محمد بن عبد الله الزركلي
الشافعي، المتوفى سنة 794هـ.

اسم الكتاب الصحيح هو «البحر المحيط». كما صرح المؤلف في المقدمة حيث قال: «ومنه» «البحر
المحيط» والله أسأل أن يجعله خاصاً لوجهه الكريم، مقرباً للفوز بجنات النعيم، بمنه وكرمه». وكذا جاء في السمع
المخطوطة التي اعتمدها المحقق عبد القادر عبد الله العلي في إخراج الكتاب، وراجعه الدكتور عمر سليمان
الأشقر، إلا أنه طبعه بعنوان «البحر المحيط في أصول الفقه»!
** الكتاب السادس عشر: توالي التأسيس، تأليف الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة
852هـ.

قال الشيخ بكر أبو زيد في كتاب «التأصيل»: «تضمن من مقدمة كتاب ابن حجر العسقلاني: «توالي
التأسيس لعوالي محمد بن إدريس» المطبوع غلطاً باسم: «توالي التأسيس» كما بيته في «حجر الكتاب»⁽²⁾.
** الكتاب السابع عشر: أسرار ترتيب القرآن، تأليف جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة 911هـ.
قال السيوطي: «وقد كنت أولاً سميت نتائج الفكر في تناسب السور؛ لكونه من مستنجات فكري كما
أشرت إليه، ثم عدلت وسميته: تناسق الدرر في تناسب السور، لأنه أنسب بالمسمى، وأزهد بالجناس، وبالله
تعالى التوفيق، وإياه أسأل حلاوة التحقيق بمنه ومنه»⁽³⁾.
وصرح به في كتابه الإتيقان في قوله: «النوع الثاني والستون، في مناسبة الآيات والسور: وكتابي الذي
صنعت في أسرار التزليل كافل بذلك، جامع لمناسبات السور والآيات، مع ما تضمنته من بيان وجوه الإعجاز
وأساليب البلاغة، وقد لخصت منه مناسبات السور خاصة في جزء لطيف سميت «تناسق الدرر في تناسب
السور»⁽⁴⁾.
أما الاسم الذي طبع به الكتاب «أسرار ترتيب القرآن» فقد سمّاه به الشيخ عبد القادر أحمد عطا⁽⁵⁾.

(1) كتاب الموافقات بتحقيق مشهور سلمان (10/1-11).

(2) التأصيل لأصول تخريج الأحاديث وقواعد الجرح والتعديل (حاشية 17).

(3) أسرار ترتيب القرآن (67/1).

(4) الإتيقان في علوم القرآن (369/3).

(5) راجع السبب الخامس من أسباب تحريف العناوين.

** الكتاب الثامن عشر: «الخرشي على خليل»، أو «حاشية الخرشي على خليل» كذا اشتهر الكتاب وطبع مراراً، واسم الكتاب هو «فتح الجليل على مختصر خليل» كذا ورد في سائر النسخ المخطوطة.

** الكتاب التاسع عشر: كتاب عبد الباقي الزرقاني المتوفى سنة 1099هـ، اشتهر شرحه لمختصر خليل بـ «شرح الزرقاني» وكذلك طبع غير مرة، إلا أن العنوان الصحيح للكتاب هو «حسن نتائج الفكر في كشف أسرار المختصر».

وهذا الصنيع شائع عند متأخري المالكية، وما ذكره على وجه التمثيل لا الحصر.

أهم ما نخلص إليه من خلال البحث: إبراز مكانة تحقيق عنوان الكتاب في سلك عملية تحقيق التراث ونشره، كما يعرف أن فن تحقيق النصوص علم مستقل مبني على أصول وضوابط، تلزم مراعاتها لمن أراد خوض غمار التحقيق، كما وقف على جانب من آثار التحريف السيئة الواقعة في جملة العناوين.